

السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الأدوات

المدرس الدكتور

علي حاتم عبد القريشي

مقدمة

تواجه السياسة الاقتصادية بشكل عام ولاسيما السياسة النقدية في العراق ، تحديات بناء إستراتيجية تحقيق الاستقرار والنهوض بالتنمية على نحو متسارع وإحداث تحسن جوهري في مستوى النمو، إلا أن الخطوات الإدارية الرئيسة في مجال السياسة النقدية قد اتخذت لتسهيل مهمة السلطة النقدية في تطبيق رؤيتها لتوجيه النظام المالي ، لذلك يأتي قرار (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ مكملاً لإضفاء صفة الاستقلال للبنك المركزي العراقي ، بما يقوم به من مساع بغية تحقيق أهدافه ، وانسجاماً مع المادة (٢٦) من القانون أعلاه ، يُحضر على البنك المركزي إقراض الحكومة أو أي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الأوراق الحكومية في إطار عمليات السوق المفتوحة ، لذلك بات البنك المركزي مستقلاً بأدواته أيضاً ولم يعد الرافعة المالية لتمويل العجز في الموازنة ، التي تسهم في زيادة الإنفاق العام بالشكل الذي يضر بعناصر الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتدهور النمو وانحراف فرص الاستثمار .

ويمثل تحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير أسعار الفائدة وإزالة أي شكل من أشكال الكبح المالي المتمثل بخطط الائتمان التي كان يفرضها البنك المركزي على تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات خطوة ضرورية ، لمنع تشتيت المدخرات وترك آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة عاليتين ، مع فتح باب المشاركة للمصارف الأجنبية في العراق سواء بشكل فروع أو شركات مستقلة مع منافسة متكافئة للمصارف الأهلية في ظل مناخ ينسجم مع أفاق ومتطلبات بيئة جذب الاستثمار الأجنبي وتوجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق ، وتعزيزاً لدور الإقناع الأدبي كوسيلة نوعية يمارسها البنك المركزي في الرقابة على الائتمان ينتقل

البنك المركزي من الرقابة المصرفية المتحكمة إلى الرقابة الوقائية التلقائية بموجب قانون (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالصيرفة، عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيداً عن الإجراءات الإدارية الرقابية القسرية، بما يمنح الجهاز المصرفي مرونة وكفاءة في ترصين العمل المصرفي.

فرضية البحث: يستند البحث على الفرضية الآتية:

١- أهمية استقلال السلطة النقدية في تحقيق أهدافها في الإصلاح والانفتاح الاقتصادي.

٢- قدرة السياسة النقدية على تجسيد الاستقرار والتوظيف والنمو في ظل الانتقال من أسلوب الكبح المالي إلى المرونة في المراقبة على الائتمان.

منهجية البحث :

إتباع المنهج التحليلي عبر البيانات المالية المتوفرة للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١١

يهدف البحث الى :

بيان اثر استقلال السلطة النقدية في إجراءاتها بغية تجسيد الأهداف الموكلة لها في بناء النظام المالي ومراقبة الائتمان خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١١.

هيكل البحث :

١-التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

٢-استهداف التضخم ومكافحة البطالة.

٣-تعميق القطاع المالي.

٤-إدارة الدين العام وتكوين احتياطات أجنبية.

ولغرض مناقشة مرتكزات ومحاور الإصلاح الاقتصادي والانفتاح المالي نتبع الآتي

١-التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

يقصد بالتنسيق بين السياستين إلى التفاهم المشترك لإدارة الدين العام بين السلطتين المالية والنقدية في ضوء أهدافهما والتأثير المتبادل لأدواتهما المختلفة، وأن يتولى القائمون على شؤونهما تقديم رؤيتهم في مجال التكاليف والمخاطر التي

تتناسب مع المتطلبات التمويلية للحكومة وحجم الدين العام، والعمل على الفصل بين إدارة الدين وأهداف السياسة النقدية وإرساء مبدأ المساءلة عند تباطؤ أنجاز التطور المالي، والعمل على تبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية حول مدى احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة⁽¹⁾ الأمر الذي يستدعي ترسيخ أسس نظام اقتصادي يقوم على فلسفة معبرة عن طموح التغير في الوسط الاقتصادي بواسطة تأثير فاعليات الأدوات المالية والنقدية عبر المؤسسات القائمة أو استحداث الضرورية منها، وإن تفعيل التنسيق يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضاً من مصداقية هذه السياسات.

تشير السياسة المالية إلى جميع الإجراءات التي تتخذها السلطات المالية (وزارة المالية) في ما يتعلق بنفقات الدولة ومصادر تمويل هذا الإنفاق بواسطة الإيرادات العامة في إطار الموازنة العامة، والتي تشكل مجموعها أدوات هذه السياسة لأجراء الرفع أو خفض في مستوى الإنفاق العام كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة أو عن طريق النفقات الحكومية (الإعانات) بهدف التأثير في حجم الطلب الكلي.

أما السياسة النقدية فهي الإجراءات التي تتولى مسؤوليتها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي والتي ترتبط بشؤون النقد والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى كما يشير إلى مجموعة الأدوات التي تتحكم في المعروض النقدي عبر وسائل التحكم بالائتمان من الأدوات الكمية والنوعية لتحقيق الاستقرار في الأسعار، إذ تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بزيادة حجم المعروض النقدي عند توسيع الائتمان بهدف زيادة حجم الطلب الكلي كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلاً.

يتجاوز التنسيق بين السياسات الحدود القومية وقد يتم التنسيق بين السياسات لعدد من الدول داخل تجمع اقتصادي أو اتحاد نقدي كما هو الحال في بلدان منطقة

اليورو الذي تمخض عنه تكوين المنطقة النقدية المثلى على المستوى الدولي ، إذ يشير التعديل الجذري للسياسات القومية للدول بلوغ مرحلة التعاون الاقتصادي المشترك ، وإن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية والضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، بهدف وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل وزيادة حجم الإنتاج ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتخفيف من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير لتحقيق الأهداف المشتركة للسياسة الاقتصادية العامة.^(٢)

قد يبدو غياب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق ماثلاً والحاجة إلى إستراتيجية شاملة على مستوى الاقتصاد الكلي قائمة، فضلاً عن العلاقة المتأزمة بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية طيلة الفترة الماضية حتى نهاية عام ٢٠١٢^(٣) إذ في الوقت الذي يقوم البنك المركزي العراقي بخفض معدل الفائدة المعتمدة لديه (معدل فائدة السياسة النقدية) من ٢٠٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٦٪ عام ٢٠١١ سنوياً^(٤) فإنه يتعد عن ضمان فائدة حقيقية فاعلة في تعاملات السوق النقدية ، إزاء اتجاهات تضخمية ناجمة عن ضغوط الطلب لتعمل على نحو مضاد مع أهداف النمو والتنمية الحقيقية لا سيما في أرباك السوق وآلياته في تخصيص الموارد الاستثمارية بصورة صحيحة ، في حين لم يحدث الاقتصاد الحقيقي تغيرات هيكلية بارزة المعالم ، تتجسد في رفع معدلات النمو ، تتناسب مع استقرار سعر صرف الدينار العراقي واتجاه التضخم نحو الانخفاض ، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية تلتزم إجراءات مقيدة وقدر من التكييف يتناسب مع مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي ولا سيما في درجة نمو نشاط قطاعاته الحقيقية^(٥)

أما تأثير نشاط التمويل المصرفي في ازدهار وتطور الاستثمار الخاص لا يتنافى مع أثر أسلوب اعتماد أسعار فائدة اسمية تجعل من سعر الفائدة الحقيقي (وهو معدل الفائدة الاسمي الذي يجري تقيسه بالتضخم) في مستوى موجب وبخلاف ذلك يعني

أن إقراضاً واقتراضاً سيتم بعوائد سالبة لمصلحة الأطراف المقترضة على حساب صغار المدخرين الذين جُلهم من متوسطي الدخل وهو أمر يضعف من الوساطة المالية ويسيء إلى دعائم الاستقرار وتدفق الموارد إلى السوق النقدية ، إذ مازال يلحظ أن معدلات النمو في القطاعات الحقيقية لا تتجاوز معدلات نمو سكان البلاد في أحسن الأحوال منذ سنوات طويلة وحتى الوقت الحاضر ، ذلك بسبب تشتت الموارد الحقيقية بعيداً عن أهدافها الاستثمارية واستخدامها خلافاً لمصلحة النشاط الاقتصادي الحقيقي وديمومته^(٦)، ناهيك عن آثار ارتفاع الميل للاستيراد في حجب أثر مضاعف الأنفاق العام وتراكمه خلف الحدود الوطنية، إذ إن قوة المضاعف بالإنفاق الحكومي الجديد إنما ستخفض نتيجة للتسريبات التي تحدث في شكل إنفاق في استيراد السلع والخدمات ، فلو كان الميل الحدي للاستهلاك الخاص MPC بالمجتمع ٠,٧ والميل الحدي للاستيراد ٠,١MPM سينخفض إلى ٠,٦ وهذا سيؤدي إلى تخفيض قيمة المضاعف من ٣ إلى ٢,٥، مما يحرم الاقتصاد من فرصة توسيع الطاقات الإنتاجية التي بإمكانها امتصاص القوة العاطلة عن العمل وزيادة حجم الاستخدام.

تفرد الموازنات العامة في العراق كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط بميزة الحصول على الأموال النفطية وبالرغم من قانون الاستقلالية التي يحضر على البنك المركزي إقراض الحكومة إلا أن الأخير يجب أن يحول تلك الدولارات النفطية إلى العملة المحلية أي الدينار وبقدر ما تشاء الحكومة، ونتيجة لذلك يصبح البنك المركزي قوة دافعة وراء الظاهرة التضخمية ، عبر ضخ كميات أكبر من النقود للتداول في الاقتصاد العراقي ذات الإمكانيات المحدودة على مستوى القطاعات الحقيقية ، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في بيان أثر استقلال البنك المركزي العراقي كما ان خضوع ملكية المصارف إلى الحكومة يضع البنك المركزي العراقي في موقع متأخر في سلم الانظمة المصرفية الحيوية، وبهذا أصبحت الحكومة تمتلك وتتحكم بالموارد المالية المتاحة لدى النظام المصرفي العراقي ، ولديها الامكانية من توجيه الائتمان المصرفي حيث تشاء بما يخدم الجوانب السياسية أكثر من الجوانب الاقتصادية^(٧) وهذا يتماثل

مع أسلوب حصص الائتمان في إطار الرقابة الادارية للائتمان في الحقبة السابقة لقانون استقلالية البنك المركزي.

٢- استهداف التضخم ومكافحة البطالة

يرتب التضخم الجامح الذي خيم على الاقتصاد العراقي منذ بداية عقد التسعينات ونتائج تعثر السياسة الاقتصادية في إطار الإفrazات الحالية، مسؤولية تتوخى مبادرة التصدي للظاهرة التضخمية وما نجم عنها من ضعف في أداء القطاع الحقيقي وتدني نموه الذي أسهم في توليد الضغوط التضخمية المتلاحقة وضعف استقرار السوق السلعية، لذلك باتت السياسة النقدية مطالبة بالتصدي للظاهرة المنشئة لعدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال حزمة من الإجراءات، تركز على أداتي سعر الفائدة وسعر الصرف، إذ اعتمدت السياسة النقدية منذ ٢٠٠٦ مثنياً أسماً لاحتواء توقعات الجمهور التضخمية، يقوم على تثبيت تلك التوقعات عبر أداة سعر الصرف وعد ذلك هدفاً وسيطاً لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال الرفع التدريجي للقيمة الخارجية للعملة الوطنية، وذلك بجعل سعر الصرف الاسمي للدينار يماثل سعره الحقيقي، وهذا يتطلب توافر إشارة تطلقها السياسة النقدية عبر اعتماد سعر فائدة أسمي يجعل من سعر الفائدة الحقيقي (السالب) عند مستواه الموجب، بقصد توليد ميل نحو الاستقرار في قيمة الدينار العراقي وتوفير عوائد موجبة على الودائع الادخارية لدى المصارف، فضلاً عن توفير أموال قابلة للإقراض ذات قيمة وعائد مشجع للاستقرار المالي، في سياق استبعاد عنصري المنحة والدعم في مكونات سعر الفائدة المصرفي في نشاط السوق النقدية والميزانيات العمومية^(٨) وهو أمر لا تسوغه مبادئ السوق المالية وقواعد العمل فيها، وإن ظاهرة دعم الأسعار، هي من صلب عمل السياسة المالية عبر استهداف التنمية وتعظيم معدلات النمو، والاتجاه الآخر يقوم على تضيق ظاهرة الدولة واعتبارها سبباً للتضخم الجامح واستمرار التوقعات التضخمية ونتاج لهما في الوقت نفسه.

تمثل سياسة مكافحة التضخم أحد أهم الدوافع لاستقلال البنوك المركزية ولا يتم ذلك إلا عند ، امتلاكها أدوات كافية لإنجاز هذه المهمة وهي مسألة يحكمها الواقع ولا يكفي التشريع لوحده ضمان تجسيدها. انطلاقاً من فرضية عرض السيولة التي تحدد بأثرها المستوى العام للأسعار، فإلى أي مدى يستطيع البنك التأثير في مستوياتها مع صعوبة التكهن باعتمادها كشرط وحيد في تحديد المستوى العام للأسعار، وكذلك لأسعار الفائدة ونوافذ الاستثمار في البنك المركزي التي لا يمكن ان تشكل بمفردهما آلية كافية لتحقيق مطلب التحكم بالتضخم في العراق، لان حجم الأصول المالية ضئيل نسبة إلى الاقتصاد الوطني، بينما يتجاوز هذا المؤشر في الدول الناهضة ٢٧٠٪ والمتوسط العالمي حوالي ٤٤٠٪^(٩). إذ أن نسبة رؤوس أموال الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغت (٢،٤٪) لعام ٢٠١٢ مما يعني أن الجهاز المصرفي ما زال متواضعاً في هيكلته وفي نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي^(١٠).

تتحمل السياسة الاقتصادية الكلية بكافة أذرعها ومنها السياسة النقدية مسؤولية التصدي لظاهرة التضخم ، عبر تنوع واتساع القاعدة الإنتاجية وتكامل بناء النظام المالي الأمر الذي يدفع باتجاه تعزيز المرونة للجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني وتعدد الأدوات المالية والمعبأة للدخار بالشكل الذي يسمح بشراء الأدوات المالية والدين الحكومي من السوق الثانوية ، والذي يمكن أن ينجز عن طريق الخصم أو الاحتفاظ بأدوات الدين رهناً "لقروض يقدمها للمؤسسات المالية. ويعتمد سوق الصرف في العراق على العملة الأجنبية من المصدر الحكومي النفطي، والبنك المركزي يتولى بيعها إلى القطاع الخاص. وبالتالي فإن البنك المركزي يمثل جانب العرض، بائعاً للعملة الأجنبية، وليس متدخلًا في سوق الصرف. كما يحدد سعر الصرف قيمة إيرادات النفط الحكومية بالعملة الوطنية، ولذلك فإن الاستقلال في سوق الصرف وسعر الصرف يبقى مقيداً" بهذه الخصائص.

إذ تتبلور إستراتيجية السياسة النقدية المعلنة في مسار الإصلاح لتأكيد فاعليتها في خفض التضخم الأساس من خلال اعتماد سعر الفائدة كغرض وسيط يبعث إشارة لتثبيت التدهور والانحراف الحاصل خارج مدار منظومة الأهداف التي أعتمدها البنك المركزي في إنجاز دور الانتقال النقدي للأدوات غير المباشرة للرقابة على الائتمان وقد نجحت تلك السياسة إلى حد ما في خفض مستوى التضخم، ويأتي هذا الانجاز في إطار مجموعة التدابير التي طبقتها السلطة النقدية وفي الاتجاهات التالية^(١١):

١- احتواء ظواهر الارتداد في مستوى ثبات توقعات الجمهور التضخمية وصد هجمات المضاربين الطارئة في سوق الصرف.

٢- تحييد التوقعات التضخمية وإبعادها عن المفاجئات السعريّة غير المرغوبة حتى وإن كانت لمصلحة الدينار العراقي أحياناً.

٣- تفعيل دور إشارة سعر الفائدة التي باتت حائلاً أمام نمو واستفحال ظاهرة الدولار التي استشرت في الحياة الاقتصادية العراقية وتنامت على مدى العقود الثلاثة الأخيرة لتشكّل مركز الاضطراب في النظام المالي العراقي وإضعاف استقراره.

هذا وقد كشفت مؤشرات السوق النقدية من خلال مساراتها لاستعادة توازنها عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي عن تراجع معدلات التضخم الأساس بنسبة ٥٢٪ في عام ٢٠٠٨، رغم ارتفاع الإصدار النقدي ونموه بنسبة ٢٨٪ خلال المدة في إطار خفض التدريجي والحفاظ على أسس الاستقرار الاقتصادي التي تعتمدها السياسة النقدية في تنفيذ أهدافها بخفض التضخم، مما يثبت قدرة السوق النقدية على استعادة توازنها في نطاق مسؤولية السياسة النقدية ودور أدواتها المؤثر فيها واستمراراً لنهج خفض، بلغ معدل التضخم الأساس ٦,٢٪ لعام ٢٠١١^(١٢).

أما بالنسبة للبطالة فيشير سجل البطالة إلى استمرار ارتفاع نسبها منذ عام ٢٠٠٣ ولم تطرأ عليه تغيرات ملموسة في السنوات اللاحقة، وربما يأتي تزامن التضخم مع البطالة، ليعلن بلوغ مرحلة الركود التضخمي وهي مرحلة خطيرة بنتائجها على

الاقتصاد العراقي، وتكشف وثيقة أول تحليل في عام ٢٠٠٩ حول بيانات قوة العمل العراقية الحديثة بعد ٢٠٠٣ عن هشاشة سوق العمل العراقي وتأثير البطالة والعمالة الناقصة على استقرار البلاد الاقتصادية، رغم ارتفاع تخصيصات الموازنة الجارية والاستثمارية، إذ يعجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل كافية لحوالي ٢٨٪ من القوى العاملة، حيث تبلغ نسبة البطالة الكاملة في العراق ١٨٪ وحوالي ١٠٪ لآخرين يعملون بدوام جزئي ويرغبون بزيادة ساعات عملهم، بحسب مسوحات القوى العاملة التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٨^(١٣).

إذ يركز عمل السياسة النقدية على تحقيق استقرار سعر الصرف للدينار العراقي من خلال مزاد العملة وليس عن طريق التحكم بعرض النقد أو سعر الفائدة كآليات تقليدية، وإنما صاحب تلك الإجراءات تدهور في سعر صرف العملة بسبب زيادة عرض النقد بشكل كبير من ٣،٧٥ تريليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى ٢٨،٢٩ تريليون عام ٢٠١١ في حين انخفض سعر صرف الدينار من ١٩٥٧ عام ٢٠٠٣ إلى ١١٧٠ عام ٢٠١١^(١٤) وبذلك تكشف آليات استهداف التضخم عبر السيطرة على سعر الصرف، تجاهل السلطة النقدية الأهداف الأخرى المتعلقة بالتأثير في سياسة التشغيل، علماً أن مزادات العملة يجري تمويلها عن طريق عوائد النفط، بالشكل الذي جعل السلع المستوردة أرخص من السلع المحلية، والأمر الذي أثر في المنتج المحلي وقلص من فرص العمل والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حالة تدعى المرض الهولندي^(١٥).

إن الموازنة العامة للدولة هي مركز الثروة في العراق التي تستحوذ على نسبة ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن نشاط التنمية الإجمالي للبلاد يعتمد بثقله على كفاءة المنهج الاستثماري للدولة وحسن أدائه^(١٦)، وأن النشاط الخاص بدوره يتمحور حول الموازنة العامة وأهدافها في التنمية والنمو وإن التمويل المصرفي ما زال مسألة ثانوية قياساً بالتمويل الحكومي في دعم النشاط الاقتصادي والنهوض به، إذ إن تنشيط الإقراض المصرفي لإغراض الاستثمار الحقيقي وتنمية

مشاريع القطاع الخاص ظاهرة لم يوفرها الإقراض المصرفي التجاري في تاريخ العراق المالي ، كما إن السياسة النقدية الراهنة لا تسمح في الوقت نفسه بإحلال سياسات للنقد الرخيص كبديل لانكماش السياسات الحكومية الداعمة للنشاط الخاص بالتمويل عبر توفير القروض الميسرة^(١٧) ، في ظل انخفاض العرض الحقيقي بسبب الدمار الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية واستمرار عجز وعدم كفاية الطاقة الكهربائية لسد الحاجة المحلية لكافة القطاعات مما أدى إلى توقف معظم المعامل والمنشآت، مع ارتفاع كلف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار الوقود التي انعكست على أسعار السلع والمنتجات النهائية خاصة تلك السلع التي تمتاز بكون الطلب عليها عديم المرونة، وقد بلغت نسبة المنشآت المتوقفة عن العمل (٩٠ ٪) لعام ٢٠٠٣ بعد أن فشلت في تشغيل خطوطها الإنتاجية في الوقت الذي تنامت فيه الدخول النقدية و أدت إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وبالتالي اختلال التوازن بين العرض والطلب السلعي وهذا ما ولد دافعا قويا لزيادة الاستيراد لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد واستمرار ارتفاع معدلات البطالة وقد ترتب على أثريين: (١٨)

١- الأثر الأول : اختفاء الصناعات والمهن الصغيرة والتي تعد أساس للنهوض

بالواقع الاقتصادي

٢- الأثر الثاني :زيادة عدد العاطلين عن العمل ودخولهم في صفوف البطالة

المستشرية أساساً في العراق

إن انهيار قطاعات الإنتاج الحقيقي في الزراعة والصناعة وتدني مستويات مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي تؤكد بيانات الجدول (١) التالي .

جدول (١)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١١) ٪			السنة
الزراعة ٪	الصناعة ٪	النفط ٪	

٢٠٠٤	٥	١,٠	٨٠
٢٠٠٥	٦,٧	٢,٠	٦٣,٩
٢٠٠٦	٥,٧	١,٧	٦٤
٢٠٠٧	٥	١,٤٩	٥٦,١٧
٢٠٠٨	٥	١,٥	٥٦,٧
٢٠٠٩	٤,٤	٢,٣	٤٣
٢٠١٠	٥	٢,٣	٤٢,٨
٢٠١١	٤,٢	١,٨	٥٤,٧

المصدر: البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي الدوري للأعوام (٢٠١١-٢٠٠٤)

حيث يؤثر فيه ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (٨٠ ٪) في عام ٢٠٠٤. وانخفاض تلك المساهمة لبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مع إلغاء الدعم المخصص للقطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الزراعي من جهة وتحرير التجارة الخارجية من جهة أخرى ، الأمر الذي ساهم في تدني الإنتاج الزراعي الذي كان يسد جزءاً من الطلب المحلي. في ظل إغراق السوق المحلية بالسلع والخدمات المستوردة ولم يؤدي فائض العرض السلعي في انخفاض الأسعار المحلية بسبب زيادة مستوى الدخل النقدية .

وقد أتسمت تخصيصات الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥ بالتواضع وبشكل لا يرتقي إلى حجم الحاجة الفعلية ، إذ بلغت (٢ ٪) فقط للزراعة و (٨ ٪) للصناعة^(١٩) في ظروف

تستدعي تقديم دعم استثنائي لهذين القطاعين ، في الوقت الذي أتجه به الإنفاق الحكومي الاستهلاكي نحو الارتفاع من خلال فقرة الرواتب والأجور نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى ما يقارب (٦٠٪) من الموازنة السنوية للأعوام الأربعة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) بعد أن كانت (٣٥٪) عام ٢٠٠٤ . إذ يلاحظ إن النفقات العامة قد ارتفعت من (٤٥) تريليون دينار لعام ٢٠٠٥ لتصل إلى (٦٥) تريليون دينار عام ٢٠٠٦ ^(٢٠) ، مع تغليب الطابع الاستهلاكي للنفقات العامة ، وبلغت النفقات التشغيلية عام ٢٠٠٧ (٣٩٠٥) تريليون دينار أي ما نسبته (٧٥,٥٪) من مجموع الميزانية العامة في حين بلغت نفقات المشاريع الاستثمارية (١٢٦٧٥,٥٦) تريليون دينار أي ما نسبته (٢٤,٥٪) من مجموع الميزانية ، أما تخصيصات النفقات العامة لعام ٢٠٠٨ فقد بلغت (٥٩٨٦١,٩٧٣) تريليون دينار ، تم تخصيص ٤٤١٩٠,٧٤٦ تريليون دينار للنفقات التشغيلية ١٥٦٧١,٢٢٧ تريليون دينار للنفقات الاستثمارية ونسب تراوحت ٧٣,٨٪ للأولى و ٢٦,١٪ للثانية ، وتبقى النسب متقاربة بالنسبة للموازنة العامة للعام ٢٠١٣ بتخصيصات تبلغ ١٣٩ تريليون دينار ونسبة ٦٨٪ للنفقات التشغيلية و ٣٢٪ للنفقات الاستثمارية (٢١).

إن الموازنة العامة تتجه سنوياً لزيادة الإنفاق ، ولا تعمل أي موازنة ، بما في ذلك موازنة العام ٢٠١٣ ، على النظر في كيفية خفض التدريجي لقيود الالتزامات التي تواجه الموازنات القادمة . ومثل هذا التوجه يساعد على توظيف الموارد بفاعلية أعلى لخدمة الأهداف الأساسية للمالية العامة .

ثالثاً / تعميق القطاع المالي

يعبر مؤشر العمق المالي عن نسبة السيولة المحلية ((M2 النقود وأشباه النقود)) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويعكس ذلك عن ظهور علاقة ترابطية موجبة مع الادخار ، ذلك أن الفرص المتاحة أمام المدخرات المالية تصبح أكثر توافراً في سياق عملية التعميق المالي ، إذ ينشأ اتجاه نحو تزايد استعمال النقد بالاقتصاد ومجال أوسع للاستفادة من أثر المدخرات السابقة .

ويساهم عناصر النظام المالي ومكوناته ودرجة تطوره عبر الأطر التشريعية والمؤسسات المالية والكثافة المصرفية وعدد شركات الاستثمار المدرجة في السوق المالي وتوفير الأدوات والابتكارات المالية في إعداد الحاضنات والأوعية الادخارية لامتناس السيولة المالية وتوجيهها نحو فرص الاستثمار كضمانة تجعل إنتاج وخلق القيمة المضافة في السلع والخدمات ممكنة.

غير إن تزايد حجم تعامل المصارف في أسواق السندات، وعلى نحو بارز السندات الحكومية التي تلعب دوراً بديلاً ومهماً في التأثير على حجم السيولة المحلية وتمثل أوعية استثمارية ذات ملاءة ائتمانية عالية وتدر في معظم الأحيان عائداً يتمشى مع مستوى العوائد في الأسواق المالية العالمية ومما يجعل إقبال المصارف على تداول السندات إلى جانب الأسهم وتزايد سرعة تداولها يوفر أداة مهمة للسلطات النقدية للتحكم في حجم السيولة النقدية^(٢٢). إلا إن عدم استقرار الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي والذي يكشف عنه الجدول (٢) يتولد عن تدني نسبة العمق المالي التي لم تتجاوز (٣٠٪) كمعدل وما تسببه من إضعاف لمقدرة البنك المركزي على تنفيذ سياسة نقدية مؤثرة وفعالة^(٢٣).

وتكشف الاختلالات النقدية عن زيادة المعروض النقدي بالنسبة للطلب عليه، خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠١١)، إذ يلاحظ أن عرض النقد قد نما بشكل متسارع ليسجل معدل نمو مركب قدره (٤٧٪)^(٢٤). حيث بلغ في عام ٢٠٠٤ (١٠١٤٨٦٢٦) مليون دينار أنظر جدول (٢) وبمعدل نمو سنوي قدره (٧٥,٧٪) وهو بذلك قد زاد بمقدار ٤٣٧٥٠٢٥ مليون دينار قياساً بما كان عليه عام ٢٠٠٣ نتيجة لتغير العملة وفتح الحدود وخروج المبالغ التي كانت مكتنزة لدى المواطنين قبل عام ٢٠٠٣ على شكل عملات أجنبية والقيام بتحويلها إلى عملة وطنية، مما أدى إلى زيادة كل من صافي العملة في التداول بمقدار (١٨٤١٨٧٤) مليون دينار بينما سجلت الودائع الجارية أعلى نسبة ارتفاع لها بلغت (١٦١٪) مما يعني انخفاض نسبة العملة إلى عرض النقد إذ بلغت (٧١٪)، وقد تواصلت الارتفاعات في عرض النقد لعام ٢٠٠٥ مقارنة بعام

٢٠٠٤ مسجلة بذلك معدل نمو سنوي قدره (١٢,٣٪) . أما الودائع الجارية فقد سجلت نسبة انخفاض بلغت نحو (- ٢,٣ ٪) قياساً برصيداها عام ٢٠٠٤ ولكنها ارتفعت بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٦ لتسجل معدل نمو سنوي قدره (٩٦,٤٪)^(٢٤). وهكذا استمر عرض النقد بالارتفاع بسبب زيادة التداول النقدي وزيادة الطلب الاستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل النقدي وزيادة رواتب الموظفين وإعادة أعمار بعض المؤسسات إذ بلغ عام ٢٠١١ (٦٢٤٧٥٨٢١) مليون دينار ، وتشير الدلائل سعي البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار النقدي أو الثبات النسبي في قيمة العملة المحلية عبر آليات مزاد العملة الأجنبية ، وتوفير فرص استقرار الاقتصاد الكلي عبر التصدي لاتجاهات التضخم والمضاربة بصورها المختلفة، وإن معدلات النمو في الاقتراض المصرفي لم تتقاطع مع ظاهرة تحرير القطاع المالي وممارسة السياسة النقدية السيطرة على مناسيب السيولة ، إذ ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح إلى النشاط الخاص من ٣٩٦,٤ مليار دينار في العام ٢٠٠٣ في ظل معدل فائدة ٦٪ ليبلغ ٢,٨ تريليون دينار في ٢٠٠٨ بمعدل فائدة بلغت ١٧٪ ومن ثم ٢,٨ تريليون دينار وبمعدل فائدة ٦٪ في عام ٢٠١٢، إلا أن النتائج تبرز حجم التناقض بين ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح من المصارف إلى النشاط الخاص وبين انخفاض مساهمة النشاط الخاص في التكوين الرأسمالي للبلاد^(٢٥)

يتضح مما سبق ، إن استمرار الضغوط التضخمية وتأصلها في الاقتصاد الكلي نجمت عن وجود سيولة نقدية عالية تمكنت من تحويل مستويات التضخم من قدراته المكبوتة إلى مستوياته المطلقة ، على الرغم من إتباع إستراتيجية ثابتة من قبل السلطة النقدية عبر العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة إلا أن تأثير ذلك كان محدوداً لأنها لم تقتزن بإجراءات حقيقية تقع خارج حدود مسؤولية البنك المركزي وليس من واقع السياسة النقدية بل هي مؤشر عن اختلال الاقتصاد بمجمله، وعليه يجب أن ينظر إلى الاختلال من منظور إستراتيجي شمولي، وإن ثمة مسؤوليات تترتب على عاتق السياسة النقدية في مهمة مباشرة وغير مباشرة تقوم على تطوير وترسيخ

نشاطات الوساطة المالية عبر بنية تحتية مصرفية فاعلة، في مهمة استقرار وتطوير السوق المالية، التي لا تقل أهمية في السيطرة على التضخم وتوفير فرص الاستقرار الكلي كحاضنة للنمو وتعجيل الازدهار الاقتصادي .

وتكشف نشاطات النظام المالي عن تناقضات ، تعبر عنها مؤشرات أرصدة الودائع الحكومية والخاصة في المصارف التجارية والاتجاهات التالية:-^(٢٦)

١- إن نسبة الودائع الأهلية لدى الجهاز المصرفي لا تتعدى (٥-٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، مما يشير إلى أن العمق المالي المنشود مازال في بدايته البسيطة لبناء قطاع مالي قوي ومتين. في الوقت الذي بلغ فيه هذا المؤشر كمتوسط إجمالي في الدول العربية بـ ٥١،٤٪ للمدة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وتتراوح هذه النسبة ١٩٧٪ في لبنان ونحو ٧٪ في السودان،^(٢٧) إن نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى (٣٪)، وهي أقل من نسبة (٥٪) التي حددتها المعايير الدولية ، إذ تمثل الأخيرة مساهمة محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام ، وتشكل مؤشرات الائتمان الممنوح تحدياً كبيراً للسياسة النقدية ، ليس على طريق تجميع المدخرات وتوجيهها نحو النشاطات الإنتاجية بعوائد مجزية بل تنوع أنظمة المدفوعات التي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسن مناخ عمل وتطور النظام المالي.

ويشير مؤشر قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة إلى حدوث زيادة طفيفة من نحو ٤٠،٤٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ٤١،٧٪ في عام ٢٠٠٦ . وتتباين هذه النسبة فيما بين مجموعات الدول العربية، فلقد ارتفعت نسبة القروض والتسهيلات للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة، ملحوظة في دول مجلس التعاون الخليجي من نحو ٤٣٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٦،٧٪ في عام ٢٠٠٦ وفي الدول العربية غير النفطية من نحو ٦٣،٧٪ في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٦٦،٦٪ في عام ٢٠٠٦ ، مما يعكس الزيادات الملحوظة التي شهدتها القروض المصرفية لأغراض الاستهلاك والاستثمار في المشروعات الصناعية^(٢٨)

٢- تعاضم حجم رؤوس أموال القطاع المصرفي الأهلي والمحلي والأجنبي نسبةً إلى المصارف الحكومية التي تقدر ب(٨٦٪) وتدني نسبة الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي، إذ لا تتجاوز (٢٤٪)، مما يكشف عن الطبيعة المتحفظة على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل إلى ثمانية أضعاف رؤوس أموالها.

وفي جانب علاقة القطاع المصرفي بمستوى النشاط الاقتصادي في الدول العربية، فقد تم احتساب مؤشرات ٢٠٠٥ عن الحجم الكلي للقطاع ومقارنة اتجاهاته بدورة الأعمال في الاقتصاديات العربية كمجموعة، وذلك خلال الفترة ١٩٩٨، ١٩٩٩ ويتبين من التحليل أن القطاع المصرفي لعب ولا يزال يلعب دوراً مهماً في تمويل - ومقارنتها بالفترة ١٩٩١ اقتصاديات الدول العربية، حيث يرتبط الحجم الكلي للقطاع بشكل موجب بمسار اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي^(٢٩)

٣- على الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال في المصارف الحكومية طوال السنوات الماضية وتدني الملاءة المصرفية، إذ يبلغ إجمالي ودائع المصارف الحكومية نسبة (٧٧،٤٪) من إجمالي الودائع الكلية التي تغطي بقناعات الجمهور بفكرة (المالك القوي) في الوقت الذي يودع فيه القطاع المصرفي الأهلي (٦١،٤٪) من مجموع تلك الودائع الخاصة .

يلعب الجهاز المصرفي دوراً مهماً في دعم وتنمية الأسواق المالية ويعد أحد مصادر تمويل المشروعات على المستوى الاقتصادي الكلي، وهو من أهم مصادر التمويل في البلدان النامية وإرباح المشروعات لتحقيق هدف تعبئة الموارد المالية المتيسرة وإعادة توجيهها نحو معايير الاستثمارات المحفزة للنظام الاقتصادي، عليه تحتاج السياسة المصرفية التي تميل نحو الائتمان التجاري أكثر من الائتمان القطاعي والتخصصي التي تدخل السلطات النقدية

المركزية لأجراء تغييرين مهمين أولهما تتعلق بالكيان الهيكلي للجهاز المذكور وثانيهما لسياسته الائتمانية ووسائلها.

رابعاً/ إدارة الدين العام وتكوين احتياطات أجنبية

يتولى البنك المركزي العراقي إدارة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي عبر جدولة الدين الداخلي المترتب لمصلحة البنك على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والتي تراكمت خلال عقد التسعينات بشكل خاص بسبب ظاهرة التمويل التضخمي ، حتى كانون الأول ٢٠٠٥ وهو تاريخ جدولته حيث بلغ مجموع الدين المذكور مبلغاً قدره (٥،٤) تريليون دينار عراقي وفق جدول زمني يستغرق سبعة سنوات ونصف لإطفائه تبدأ من بداية نيسان ٢٠٠٦ وبأقساط ربع سنوية تبلغ ١٨٠ مليار دينار للقسط الواحد من خلال إصدار حوالات الخزينة التي تخضع لفائدة سنوية قدرها ٥.٥% ، وفي إطار المديونية الخارجية ، عمل البنك وفق نظام إدارة الدين والتحليل المالي التابع للأمم المتحدة بهدف مطابقة جدولة المديونية الخارجية للعراق مع الجهات الدائنة واستخراج التقارير الخاصة بالمديونية والتنسيق مع دائرة إدارة الدين العام في وزارة المالية ، فضلاً عن مشاركته بالتفاوض مع نادي باريس لجدولة الدين والتوصل إلى اتفاقية خفض الديون العراقية الخارجية بنسبة ٨٠% من أصل الدين البالغ ١٣٠ مليار دولار أمريكي. وتأتي مساهمته هذه لممارسة دوره كوكيل ومستشار مالي للحكومة ، لكونه السلطة النقدية الرئيسية في البلاد التي تتطلع إلى تقوية العملة واستقرار المستوى العام للأسعار^(٣٠)

وبهدف التصدي لتدهور العملة المحلية وإرساء قاعدة الاستقرار في المستوى العام للأسعار،

بغية استهداف التضخم عبر التأثير المباشر على الكتلة النقدية والحد من التزايد المفرط في عرض النقد ، لجأ البنك المركزي العراقي إلى إتباع أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية ، وهي أول أداة تم تطبيقها من قبل السلطة النقدية منذ

٢٠٠٣/١٠/٤ ولازال العمل بها مستمرا . وقد كانت لتلك المزادات الفاعلية والقدرة على امتصاص الكتلة النقدية المصدرة وبمعدل مرة ونصف المرة خلال السنة الواحدة^(٣١) وهذا يدل على إن ثمة سيطرة قوية على نمو التدفقات النقدية من خلال نشاطات هذه المزادات كسوق مركزي للتعامل بالعملة الأجنبية وعليه فقد كان لها انعكاسات إيجابية تمثلت بما يأتي^(٣٢):

١- توليد الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي وتحسين قيمته أمام الدولار الأمريكي في سوق الصرف، وانعكس ذلك الاستقرار على ثبات أسعار السلع المتاجر بها وبشكل خاص أسعار السلع والخدمات المستوردة والممولة بالعملة الأجنبية التي تشكل نسبة لا تقل عن ٣٥-٤٠٪ من مكونات العرض السلعي الأمر الذي ساهم في الحد من التضخم الذي أفرزه قطاع العرض الكلي.

٢- توفير احتياطات كافية من العملة الأجنبية قادرة على تغطية احتياجات البلاد من الاستيراد لضمان حالة الاستقرار في قطاع المعاملات الخارجية .

٣- توفير غطاء للعملة المصدرة بنسبة ١٠٠٪.

٤- إن عمليات مزاد العملة ساعدت على منح فرص مطمئنة للمستثمرين ومعظمهم من الأجانب في القطاع المصرفي العراقي على النحو المعمول به حاليا ، كما فتحت المجال أمام المصارف لاستثمار موجوداتها النقدية بسبب انعدام الفرص الاستثمارية الكبيرة وتمكنها من فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان خارج العراق لاستيراد مختلف المواد.

لقد استطاع مزاد العملة الأجنبية من خلال تقوية سعر صرف الدينار العراقي على تهدئة الضغوط التضخمية أيا كانت مسبباتها ولكن رغم الإيجابيات التي حققتها هذه السياسة فإنها لا تخلو من بعض المآخذ المتعلقة بالفساد المالي والإداري وكذلك الطبيعة المتذبذبة للطلب النقدي واعتماد الأفراد على العملة الأجنبية كمخزن للقيمة الأمر الذي عزز من ظاهرة الدورة باتجاهاتها المتعددة . لذلك فإن استهداف التضخم من خلال استهداف سعر الصرف سيترك أثره من خلال تعاظم درجة

الإحلال من الدولار إلى الدينار لتجنب أي خسائر محتملة وسيعمل باتجاه الصعود التدريجي لمصلحة الدينار العراقي ، كما إن تخلي الأفراد عن موجوداتهم من العملة الأجنبية فوراً ربما يحدث حالة هلع مضادة للدولرة ومثل هذا السلوك سيجعل السياسة النقدية مخرجة أمام ارتفاع وتزايد النمو في الكتلة النقدية وسيعمل هذا ضد تحقيق هدف الاستقرار مما يجعل السياسة النقدية تعمل بعيداً عن أهدافها المرسومة ولاسيما في المدة القصيرة والمتوسطة مولداً ضغوطاً تضخمية نقدية قد تخفف من شدتها حالة الطلب المتزايد على النقد بالدينار العراقي^(٣٣).

ويوضح الجدول (٣) مزاد بيع وشراء الدولار من قبل البنك المركزي العراقي لعام (٢٠٠٧-٢٠١١) إذ بلغت مشتريات الدولار (١٠٥٨٩٧٠) مليار وثمانية وخمسين مليوناً وتسعمائة وسبعين ألف دولار لعام ٢٠٠٧ ، أما مجموع المشتريات لعام ٢٠٠٨ فقد بلغت (٢٢٣٢٠٥) مائتين وثلاثة وعشرين مليوناً ومائتين وخمسة آلاف دولار وكالاتي كما في الجدول (٣).

جدول (٣)

مبيعات ومشتريات الدولار (مزاد العملة) للأعوام (٢٠٠٧ - ٢٠١١) - (ملايين الدولارات)

المقدرات	الشراء	البيع
٢٠٠٧	٢٢٣٢٠	١٣١٠٩
٢٠٠٨	١٠٥٨٩	١٥٩٨٨٢
٢٠٠٩	٢٣٠١٣	٣٣٩٩٢
٢٠١٠	٤١٠٣٠٥	٣٦١٦٩
٢٠١١	٥١٠٠٣	٣٦١٧١

المصدر/ البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - التقرير السنوي - للأعوام (٢٠٠٨ - ٢٠١١)

وفي ضوء معطيات الظرف الراهن الذي تتوجه فيه المؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية نحو الاندماج والتكامل الدولي للأسواق المالية ، تبرز أهمية بناء الاحتياطيات الدولية التي تحتفظ بها البنوك المركزية لأداء وظيفة الخزين الذي يتولى امتصاص الصدمات التي عادة ما تولدها موازين مدفوعات البلدان في ظل ارتفاع دوران رأس المال ، سواء كانت الصدمات ناجمة عن عوامل خارجية أم داخلية ، فأن سياسة الاحتياطي وإدارته لا بد من أن تؤدي إلى تحقيق غرضين رئيسين في الأحوال كافة :-^(٣٤)

أولاً / اختيار معيار لرصيد الخزين أو التراكم الاحتياطي من العملة الأجنبية لمواجهة الصدمات في ميزان المدفوعات وفق مبدأ الكلفة في إستنزاف الاحتياطي نفسه والخيارات البديلة بأقل كلفة الناجمة عن الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية نفسها .

ثانياً / اختيار معيار لسرعة التكيف أو التعديل ، لتثبيت تأكل الاحتياطيات الأجنبية في ظل تعاظم مستويات الاستيرادات من السلع الأساسية والملمزة في ظروف عدم توافر القدرة على الإنتاج المحلي المعوض وفي ظل ضعف مرونة العرض والطلب على الصادرات وضعف مرونة نظام الصرف المعتمد في البلاد ، فضلاً عن انخفاض مستوى الجدارة الائتمانية والقدرة على الاقتراض من الأسواق الخارجية.

الاستنتاجات:

١- أن الخطوات التشريعية والإدارية الرئيسة في مجال تنفيذ الإصلاح تجسدت في قانون استقلال البنك المركزي العراقي ، إذ يحضر البنك المركزي على إقراض الحكومة أو أي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الأوراق الحكومية في إطار عمليات السوق المفتوحة ، لذلك بات البنك المركزي مستقلاً بأدواته أيضاً ولم يعد الرافعة المالية لتمويل العجز في الموازنة التي تسهم في زيادة

- الإنفاق العام بالشكل الذي يضر بعناصر الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتدهور النمو وانحراف فرص الاستثمار .
- ٢- يمثل تحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير أسعار الفائدة وإزالة أي شكل من أشكال الكبح المالي المتمثل بخطط الائتمان التي كان يفرضها البنك المركزي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات خطوة ضرورية ، لمنع تشتيت المدخرات وترك آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة عاليتين .
- ٣- فتح باب المشاركة للمصارف الأجنبية في العراق سواء بشكل فروع أو شركات مستقلة مع منافسة متكافئة للمصارف الأهلية في ظل مناخ ينسجم مع آفاق ومتطلبات بيئة جذب الاستثمار الأجنبي وتوجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق .
- ٤- تعزيزاً لدور الإقناع الأدبي كوسيلة نوعية يمارسها البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، ينتقل البنك المركزي من الرقابة المصرفية المتحكمة إلى الرقابة الوقائية التلقائية بموجب قانون (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالصيرفة، عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيداً عن الإجراءات الإدارية الرقابية القسرية ، بما يمنح الجهاز المصرفي مرونة وكفاءة في ترصين العمل المصرفي.
- ٥- تشتت الموارد الحقيقية بعيداً عن أهدافها الاستثمارية واستشراء التضخم واستخدامهما خلافاً لمصلحة النشاط الاقتصادي الحقيقي وديمومته.
- ٦- تكشف الاختلالات النقدية عن زيادة المعروض النقدي بالنسبة للطلب عليه، خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠١١) ، إذ يلاحظ أن عرض النقد قد نما بشكل متسارع ليسجل معدل نمو مركب قدره (٤٧ ٪) .

التوصيات:

- ١- تعزيز دور البنك المركزي كمحور للنظام المالي ومركز قطبه الذي يتطلع إلى تطوير مؤسساته وتكامل عناصره في المصارف التجارية والمتخصصة ومؤسسات

- النظام المالي الوسيطة في شركات التأمين وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وأسواق رأس المال في البورصات.
- ٢- العمل على تطوير الأدوات المالية في الأسهم والسندات وكل أشكال التعبئة المالية لتطوير التداول وصولاً إلى رفع نسبة العمق المالي عبر تقليص السيولة في العملة .
- ٣- الحاجة إلى إستراتيجية شاملة على مستوى الاقتصاد الكلي قائمة بسبب غياب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.
- ١- تطوير فاعلية القطاع الخاص عبر الموازنة العامة للدولة التي، تمثل مركز الثروة في العراق وتستحوذ على نسبة ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وأن نشاط التنمية الإجمالي للبلاد يعتمد بثقله على كفاءة المنهج الاستثماري للدولة وحسن أدائه، وأن النشاط الخاص بدوره يتمحور حول الموازنة العامة وأهدافها في التنمية والنمو وإن التمويل المصرفي ما زال مسألة ثانوية قياساً بالتمويل الحكومي في بناء النشاط الاقتصادي والنهوض به، إذ إن تنشيط الإقراض المصرفي لإغراض الاستثمار الحقيقي وتنمية مشاريع القطاع الخاص ظاهرة لم يوفرها الإقراض المصرفي التجاري في تاريخ العراق المالي .
- ٢- إعادة النظر في آليات العمل المصرفي وتغير اتجاهاتها ، إذ تكشف نشاطات النظام المالي عن تناقضات ، تعبر عنها مؤشرات أرصدة الودائع الحكومية والخاصة في المصارف التجارية وتركزها في الحكومية.
- ٣- محاربة الفساد في مزادات العملة الأجنبية من خلال تقوية سعر صرف الدينار العراقي والعمل على تهدئة الضغوط التضخمية أياً كانت مسبباتها .
- ٤- معالجة الطبيعة المتذبذبة للطلب النقدي بسبب اعتماد الأفراد على العملة الأجنبية كمخزن للقيمة الأمر الذي عزز من ظاهرة الدولة باتجاهاتها المتعددة وصولاً الى تعظيم الائتمان في العملة المحلية (الدينار العراقي) .

Abstract

Facing economic policy in general and in particular monetary policy in Iraq , the challenges of building a strategy to achieve stability and promote development in a rapidly and bring about a

fundamental improvement in the level of growth , but that the administrative steps the President in the field of monetary policy has been taken to facilitate the task of the monetary authority in the application of vision to guide the financial system, so comes the decision (56) for the year 2004 complement to confer status of independence of the Central Bank of Iraq, what he was doing from the efforts in order to achieve its objectives, in line with Article 26 of the above law , bringing the central bank lending to the government or any public authority owned by the state , either directly or indirectly , except buying government securities in the context of open market operations , so it has become the central bank independent also no longer leverage to finance the budget deficit , which contribute to increased public spending as it hurts the elements of macroeconomic stability and the deterioration of growth and deviation of investment opportunities. The liberalization of the financial sector , especially liberalization of interest rates and the removal of any form of braking financial goal plans credit , which was imposed by the central bank on the allocation of credit resources between sectors is a necessary step to prevent the dispersal of savings and leave the mechanisms of supply and demand operate efficiently, with the open participation of foreign banks in Iraq , either branches or independent companies with competitive playing field for domestic banks in consistent with the prospects and requirements to Completion of the financial system

هوامش البحث

(١) The Staffs of the World Bank and the International Monetary Fund, “*Guidelines for Public Debt Management: Accompanying Documents and Selected Case Studies*”, 2003, p. 363, available at:

<http://imf.org/external/np/mae/pdebt/2002/eng/102402.html>.

(٢) منى كمال-الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية-
www.economist.resesrcher@gmai.com

(٣) علي خضير مرزا-مزداد العملة الأجنبية والاحتياطات الدولية واستقلالية البنك المركزي في العراق-البنك المركزي العراقي شباط ٢٠١٣.

(٤) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٢-ص ٥٥

- (٥) مظهر محمد صالح قاسم ((السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي)) - البنك المركزي العراقي ٢٠٠٨-ص ٥
- ❖ تبلغ تقديرات الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ الكلية ٦٩١٦٥،٥٢٣ ترليون دينار، بلغت التشغيلية (التقديرية) (٥٤١٤٨،٠٨١) بنسبة (٧٨،٢٪) والاستثمارية (١٥٠١٧،٤٤٣) بنسبة (٢٢،٨٪). وزارة المالية العراقية-التقرير السنوي ٢٠٠٩
- (٦) المصدر نفسه-ص ٦
- (٧) أحمد جاسم محمد -استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم (العراق حالة دراسية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨)-مجلة العلوم الاقتصادية العدد (٢٦) المجلد السابع نيسان ٢٠١٠-ص ١.
- (٨) المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي- التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية "أعمال ندوة التضخم واوراق بحثية - "تشرين الاول ٢٠٠٦. ص ١٢.
- (٩) د. أحمد ابراهيم العلي-استقلالية البنك المركزي في السلطة النقدية-شبكة الاقتصاديين العراقيين iraqieconomists.net/ar/2011-
- (١٠) البنك المركزي العراقي -مديرية الاحصاء والابحاث -التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢-ص ٢٩
- (١١) مظهر محمد صالح قاسم- مصدر سابق - ص ٤.
- (١٢) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٢.
- (١٣) تحليل القوى العاملة العراقية ٢٠٠٣-٢٠٠٤-www.lauiraq.org.info@isuiraq.org -كانون الثاني- ٢٠٠٩ ص ١
- (١٤) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث -البنك المركزي العراقي -التقرير السنوي لعام ٢٠١١.
- (١٥) كامل علاوي كاظم -البطالة في العراق -الواقع، الآثار، الآليات وسبل المعالجة kamelfatlawi@yahoo.com 2011
- (١٦) مظهر محمد صالح قاسم - المصدر نفسه -ص ٥
- (١٧) مظهر محمد صالح قاسم ((السياسة النقدية في العراق-رؤية تحليلية)) -البنك المركزي العراقي -آذار ٢٠٠٩-ص ٤
- (١٨) التقرير الإستراتيجي العراقي -مركز حمورابي ٢٠٠٨ ص ٢٩٤

(1) www.asharqalawsat.com/details.asp

- (٢) مظهر محمد صالح ، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، ندوة التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، مجلة الإصلاح النقدي ، العدد الثالث ٢٠٠٦ ص ١٠ .
- (٣) وزارة المالية العراقية -دائرة الموازنة العامة-موازنة عام ٢٠٠٩. ص ٢٥.
- (١) إكرام عبد العزيز-مصدر سابق- ص ٢٠٣-٢٠٤.
- (٢٣) د.مظهر محمد صالح قاسم (السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي))- مصدر سابق-ص ٣

$$R = n \sqrt[n]{\frac{y_n}{y_0}} - 1 \times 100$$

تم احتساب معدل النمو المركب اعتمادا على المعادلة الآتية :

حيث إن :

R = معدل النمو المركب

n = عدد السنين

y_n = سنة المقارنة ، y_0 = سنة الأساس

(١) موقع البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

- (٢٥) مظهر محمد صالح قاسم ((السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي)) مصدر سابق ص ١٠
- (٢٦) المصدر نفسه-ص ١١-١٢
- (١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨
- (٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨
- (٣) المصدر نفسه
- (١) سنان الشبيبي ((ملاح السياسة النقدية في العراق))- محافظ البنك المركزي العراقي ٢٠٠٧ - ص ١٩-٢٠ .
- (١) مظهر محمد صالح ((الاتجاهات الراهنة للتضخم في الاقتصاد))- مصدر سابق ، ص ١٣ .
- (٢) سنان الشبيبي-المصدر نفسه- ص ٢٨ .
- (٣) مظهر محمد صالح ، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

(١) مظهر محمد صالح ، ((السياسة النقدية في العراق -رؤية تحليلية)-آذار ٢٠٠٩-ص ١٤

قائمة المصادر والمراجع

1-The Staffs of the World Bank and the International Monetary Fund, "Guidelines for Public Debt

- Management: Accompanying Documents and Selected Case Studies", 2003, at: <http://imf.org/external/np/mae/pdebt/2002/eng/102402.html>.
- 2-) The Staffs of the World Bank and the International Monetary Fund, "Guidelines for Public Debt Management: Accompanying Documents and Selected Case Studies", 2003, p. 11, available at: <http://imf.org/external/np/mae/pdebt/2002/eng/102402.html>.
- ٣- أحمد ابراهيم العلي-استقلالية البنك المركزي في السلطة النقدية-شبكة الاقتصاديين العراقيين - iraqieconomists.net/ar/2011
- ٤- أحمد جاسم محمد -استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم (العراق حالة دراسية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨)-مجلة العلوم الاقتصادية العدد (٢٦) المجلد السابع نيسان ٢٠١٠-ص ١.
- ٥- التقرير الإستراتيجي العراقي -مركز حمورابي ٢٠٠٨ .
- ٦- المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي- التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية "أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية - "تشرين الاول ٢٠٠٦.
- ٧- تحليل القوى العاملة العراقية ٢٠٠٣-٢٠٠٤-www.lauiraq.org.info@isuiraq.org كانون الثاني -٢٠٠٩.
- ٨- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٠
- ٩- سنان الشبيبي ((ملاح السياسة النقدية في العراق))- محافظ البنك المركزي العراقي ٢٠٠٧
- ١٠- فلاح حسن ثويني -طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣-موقع انترنت.
- ١١- مظهر محمد صالح قاسم ((السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي))- البنك المركزي العراقي -٢٠٠٨.
- ١٢- مظهر محمد صالح قاسم ((السياسة النقدية في العراق-رؤية تحليلية))- البنك المركزي العراقي - آذار ٢٠٠٩.
- ١٣- مظهر محمد صالح ، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، ندوة التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، مجلة الإصلاح النقدي ، العدد الثالث ٢٠٠٦
- ١٤- منى كمال-الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية-
www.economist.researcher@gmail.com
- ١٥- كامل علاوي كاظم -البطالة في العراق -الواقع ، الآثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة 2011 kamelalfatlawi@yahoo.com
- ١٦- وزارة المالية العراقية -دائرة الموازنة العامة-موازنة عام ٢٠٠٩.